

## المخلص

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر التشريعات الضريبية على انشطة التجارة الالكترونية من وجهتي نظر دافعي الضريبة ومدققي الضريبة ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات للإجابة عن تساؤلات الدراسة ولذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات والنسب المئوية ، كم تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد والانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية وفروعها ، تكون مجتمع الدراسة من عينة مختارة احصائياً من مدققي الضريبة المعتمدين لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية، وهم مدققي مديريات ضريبة كبار المكلفين، مديرية ضريبة النشاط الصناعي، مديرية ضريبة النشاط التجاري الاولى، مديرية ضريبة النشاط التجاري الثانية، مديرية ضريبة النشاط الخدمي ، ومديرية مكافحة التهرب الضريبي ، بالإضافة الى عينة مختارة احصائياً من دافعي الضريبة الذين يتعاملون بالتجارة الالكترونية، تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وبعد إجراء عمليات المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أبرزها ، يوجد دور للتدقيق الضريبي أثر على فرض الضريبة على التجارة الالكترونية من وجهتي نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية و دافعي الضريبة ، كما انه يوجد دور لمواد قانون ضريبة الدخل والانظمة المتبعة على اكتشاف ممارسات التجارة الالكترونية ، يوجد دور للتعليمات والاجراءات الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على اكتشاف نشاطات التجارة الالكترونية و يوجد دور للمدقق الضريبي على اكتشاف نشاطات التجارة الالكترونية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة ومنها انه لا بد من اعادة النظر في واجبات مدقق ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن عن طريق تصميم واضح للوصف الوظيفي مما يمكنه من انجاز العمل المطلوب منه بصورة واضحة وانه لا بد من وجود رقابة واضحة على عمل الادارة الضريبية في كل مديرية من قبل سلطات رقابية داخل ضريبة الدخل والمبيعات للتأكد من صحة العمل المطلوب منها دون تقصير ، كما لا بد من وجود قوانين واضحة تحدد الية العمل بالتجارة الالكترونية وفصلها عن التجارة التقليدية من حيث القوانين والانظمة والتعليمات والاجراءات